الموزري : نحتاج إلى الاستئناس برأي السلطة التشريعية

«المالية» تدعو الجهات الحكومية لمناقشة اقتراحات تتعلق بالقروض وتحسين مستوى معيشة المواطنين

جانب من اجتماع لجنة الشؤون المالية البرلمانية

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس مجموعة من الاقتراحات بقوانين بحضور الجهات الحكومية المعنية.

وقال رئيس اللجنة النائب شعيب المويزري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة ناقشت بعض المقترحات التي وصلت من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية يوم الأربعاء الماضي وقامت بدعوة بعض الجهات الحكومية المعنية للوقوف على رأيها بخصوص المقترحات الموجودة.

وأضاف إنه تمت مناقشة الكثير من القضايا المتعلقة باختصاصات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، مبينا أن هذه المقترحات مختلفة منها ما يتعلق بالقروض وقضايا أخرى.

وأوضح المويزري أن اللجنة ستوجه الدعوة إلى بعض الجهات الحكومية لحضور اجتماع اللجنة يوم الخميس المقبل، سيتم خلاله التصويت على بعض الاقتراحات بقوانين ومن ثم إدراجها على جدول أعمال الجلسة القادمة.

وأكد أن اللجنة تحتاج في الكثير من هذه الاقتراحات إلى الرأي الحكومي وبعض المعلومات المتعلقة بتطبيق أو تنفيذ أو إقرار هذه الاقتراحات بقوانين.

وبين أن موضوعات الاقتراحات تتعلق بتوفير سبل العيش الكريم للمواطنين وبعض القضايا الأخرى المهمة، متمنيا أن يتم إقرار كل هذه الاقتراحات لصالح الشعب الكويتي.

ورأى أن مجلس الأمة ليس بحاجة إلى عقد جلسة خاصة لمناقشة هذه الاقتراحات بل تكفي جلسة عادية واحدة لعرض كل هذه الاقتراحات بقوانين، مؤكدا حرص أعضاء اللجنة على كل ما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية للأسر الكويتية وأن ينتفع الشعب الكويتي من ثروة البلد.

وأكد المويزري أن البلد بخير وثرواته كبيرة وعظيمة وتعود ملكيتها في الأصل إلى الشعب الكويتي الطيب، معربا عن تفاؤله بتحقيق الكثير مما ينتظره الشعب الكويتي، ورفع معاناة الكثير من الأسر الكويتية.

وأضاف إن المراحل المقبلة ستشهد مناقشة وإقرار قوانين أخرى، متمنيا من الشعب الكويتي ألا يتصور أن هناك تأخيرا في إقرار الاقتراحات والقوانين لأن الأمر يتطلب عقد اجتماعات مع الأطراف الحكومية وتحديد مواعيد للجان وتداخلات في الاختصاصات مع لجان أخرى.

5 نواب لإلغاء استثناء مقاولات المنشآت العسكرية من قانون المناقصات العامة

حمد المدلج

عادل الدمخي

عبد الكريم الكندري

عبد الله الأنبعي

محمد المطير

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون في شأن إلغاء سريان الاستثناء على مقاولات المنشآت العسكرية من قانون المناقصات العامة .

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب د. عادل الدمخي، محمد المطير، حمد المدلج، عبد الله تركي الأنبعي، ود.عبد الكريم الكندري، بإلغاء استثناء مقاولات المنشآت العسكرية من القانون رقم "49" لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة.

ونص الاقتراح بقانون على ما يلي:

– بعد الاطلاع على الدستور

– وعلى القانون رقم "49" لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة وتعديلاته

– وعلى المرسوم رقم "95" لسنة 2017 بشأن تشكيل لجان مشتريات المواد العسكرية ومقاولات المنشآت العسكرية وآلية وإجراء عملها والرقابة عليها

"مادة أولى": تعدل المادة "2" – البند ثالثا – الفقرة "1" في السطر الأخير من القانون رقم "49" لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة، بإلغاء سريان الاستثناء على مقاولات المنشآت العسكرية.

"مادة ثانية": يلغي كل حكم أو نص أينما ورد يخالف أحكام هذا القانون.

"مادة ثالثة": على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

لما كان القانون رقم "37" لسنة 1964 بشأن المناقصات العامة السابق قد استثنى مقاولات المنشآت العسكرية في الحالات الطارئة، وجاء القانون رقم "49" لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة باستثناء مقاولات المنشآت العسكرية كأصل عام، وصدور المرسوم رقم "95" لسنة 2017 بشأن تشكيل لجان مشتريات المواد العسكرية ومقاولات المنشآت العسكرية وآلية وإجراءات عملها والرقابة عليها.

وما تبين من واقع التجربة الفعلية بعد مرور خمس سنوات من العمل بالمرسوم المشار إليه من عدم القدرة والإمكانات الفنية وللمخالفات الجسيمة للجان المشتريات العسكرية وفقا لتقارير ديوان المحاسبة، وتطبيقا لمبدأ الشفافية والنأي عن أي ضغوط قد تقع على أعمالها، فقد جاء المقترح بقانون بإلغاء استثناء مقاولات المنشآت العسكرية من القانون رقم "49" لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة استنادا للقواعد العامة الواردة فيه لأعمال المقاولات الإنشائية والهندسية والفنية وما تتطلبه إجراءاتها ومراحلها التنفيذية من توحيد أسس تأهيلها وتصنيفها وإجراءاتها وعقوباتها للمناقصات العامة الدولة ومنعا لهدر المال العام.

العصفور للماجد : ما إجمالي المتقدمين بالكشف عن الذمة المالية وعدد المتأخرين ؟

سعود العصفور

وجه النائب سعود العصفور سؤالا إلى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد، عن إجمالي عدد من تقدم بالكشف عن الذمة المالية، وعدد المتأخرين.

ونص السؤال على ما يلي:

نظرا لأهمية دور الهيئة العامة لمكافحة الفساد وإشرافها على تنفيذ القانون رقم "2" لسنة 2016 الخاص بإنشاء الهيئة والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية للفئات المنصوص عليها حسب المادة "2" من القانون، يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – إجمالي عدد من تقدم بالكشف عن الذمة المالية من الخاضعين لأحكام القانون المشار إليه أعلاه مع توزيعهم حسب نوع الإقرار المقدم "الإقرار الأول، تحديث الإقرار، الإقرار النهائي".

2 – إجمالي عدد المتأخرين عن التقدم بإقرار الذمة المالية في أي مرحلة من مراحل التقديم المقررة حسب القانون مع توزيعهم حسب نوع الإقرار المقدم.

3 – إجمالي عدد من طُبقت عليهم العقوبات الواردة في المادة "45" من القانون المشار إليه أعلاه وإجمالي المبالغ المتحصّلة من تطبيق العقوبات.

4 – إجمالي عدد من طُبقت عليهم العقوبات الواردة في المادة "46" من القانون المشار إليه أعلاه.

5 – إجمالي عدد من طُبقت عليهم العقوبات الواردة في المادة "47" من القانون المشار إليه أعلاه.

6 – إجمالي عدد من عُزلوا عن الوظيفة أو أُسقطت عضويتهم أو حُرموا من تولي الوظائف العامة ومن التعيين أو الترشيح لعضوية أي هيئة نيابية منذ بدء سريان القانون.

7 – هل تُسجل وتُدون البيانات المقدمة في إقرارات الذمة المالية في النظام الآلي للهيئة أم يُكتفى بالأوراق المقدمة في الإقرار؟

8 – هل تتأكد الهيئة من مضمون الإقرار المقدم من معلومات وبيانات وحسابات ومبالغ ومطابقتها مع ما هو موجود بالفعل أو مع الأسعار الطبيعية لها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل سبق أن رصدت الهيئة بيانات مقدمة غير صحيحة في بعض الإقرارات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما عددها؟ وما الإجراءات التي اتُخذت حيال ذلك؟

عاشور لطلال الخالد : ما خطة الحكومة لحل قضية المقيمين بصورة غير قانونية ؟

صالح عاشور

وجه النائب صالح عاشور سؤالا إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ طلال الخالد، بشأن رؤية الحكومة لحل قضية المقيمين بصورة غير قانونية، ونص السؤال على ما يلي:

إن عدم حل مشكلة الإخوة البدون في دولة الكويت يجعلها قضية تتفاقم يوميا وتؤثر على سمعة الدولة خارجيا، ومن الممكن أن تتفاقم مستقبلا إن لم تُحل بشكل جذري وبعدالة للجميع، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن عددهم الآن وصل إلى ما يقارب "150" ألف شخص، ومتوقع أن يصل عددهم إلى ما يقارب "300" ألف في سنة 2035.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل للحكومة خطة ورؤية لحل قضية المقيمين بصورة غير قانونية؟ وما خطواتها لحل هذه المشكلة؟

2 – عدد أبناء الكويتيات المسجلين في الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية الذين تنطبق عليهم شروط التجنيس ولم يُجنسوا حتى الآن. وما أسباب عدم تجنيسهم؟

3 – عدد الذين لديهم أشقاء كويتيون والذين تنطبق عليهم التجنيس ولم يتجنسوا حتى الآن، وما أسباب عدم تجنيسهم؟

4 – كشف بعدد الإخوة المقيمين بصورة غير قانونية حملة شهادة الدكتوراه وشهادة الماجستير والشهادة الجامعية.

5 – كم عدد الإخوة المقيمين بصورة غير قانونية العاملين في السلك العسكري بقسميه "الشرطة والجيش"؟

6 – في إحدى جلسات مجلس الأمة السرية، صرحت الحكومة أن هناك ما يقارب "20" ألف يستحقون التجنيس أو ممن تنطبق عليهم شروط التجنيس حسب المستندات، ما إجراءات الوزارة تجاههم؟ وهل هناك نية لإصدار هويات دائمة أو بطاقة مدنية وجوازات سفر ورخص قيادة إلى حين البت في أمرهم؟

7 – كم عدد القضايا المرفوعة على وزارة الداخلية والجهاز من الاخوة المقيمين بصورة غير قانونية منذ صدور مرسوم إنشائه حتى تاريخ ورود السؤال؟ مع بيان عدد القضايا التي صدرت فيها أحكام لصالح أو ضد الوزارة والجهاز، وكذلك القضايا التي ما زالت منظورة أمام القضاء.

8 – ما السند القانوني لوضع صلة القرابة "القرينة" للمقيمين بصورة غير قانونية؟ وهل تُكشف لهم هذه المستندات للاطلاع عليها لمعرفة صحتها من عدمها قبل التوقيع عليها؟ وما أسباب كتابة هذه القرينة على هوياتهم الصادرة من الجهاز؟

9 – هناك أبناء للشهداء مسجلون في مكتب الشهيد جُنس البعض منهم ولم يُجنس الآخرون، فمتى سيجنس أبناء الشهداء؟ وما سبب هذا التأخير؟

الوسمي يسأل المعجل بشأن تطوير أرض خباري الملاصقة لمصفاة الأحمدي للصناعات الخفيفة

عبيد الوسمي

وجه النائب د. عبيد الوسمي سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون البلدية عبدالعزيز المعجل بشأن تطوير أرض خباري الملاصقة لمصفاة الأحمدي للصناعات الخفيفة.

ونص السؤال على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل صدر قرار من المجلس البلدي بالموافقة على طلب إحدى الشركات العقارية تطوير أرض خباري الملاصقة لمصفاة الأحمدي للصناعات الخفيفة والأنشطة التجارية بناء على توصية اللجنة الفنية؟ في حال تمت الموافقة، يرجى تزويدي بنسخة من محضر المجلس البلدي ومحضر اللجنة الفنية.

2 – هل تمت موافقة اللجنة الفنية بناء على موافقة صريحة من إدارة المخطط الهيكلي في بلدية الكويت؟ وهل كان الطلب يتعارض مع مرسوم المخطط الهيكلي أم لا؟ يرجى تزويدي بنسخة من الطلب.

3 – يرجى تزويدي بأسماء أعضاء اللجنة الفنية، وهل كان وزير شؤون البلدية الحالي مقرر اللجنة الفنية وحضر الاجتماع الذي تم فيه إصدار التوصية بالموافقة على الطلب الخاص بأرض خباري؟

4 – هل كانت موافقة اللجنة الفنية في المجلس البلدي بناء على تقديم ورقة تعهد من الشركة لتعارض الطلب مع المخطط الهيكلي للدولة؟ وهل إجراء ذلك التعهد يعتبر قانونيا؟ وهل يتبع الإجراء نفسه مع طلبات الجهات الأخرى التي لها طلبات تتعارض مع المخطط الهيكلي؟

5 – هل تم الاعتراض من قبل الوزير السابق على قرار المجلس البلدي الخاص بأرض خباري؟ في حالة الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بأسباب الاعتراض وصورة عنه، وهل تم فتح تحقيق في ذلك الموضوع، في حالة الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بنتائج التحقيق.

6 – ما الاستعمال الحالي لأرض خباري؟ وهل تم بيعها بآخر مزاد وفق أسس وطرق قانونية؟ وما سعر البيع؟ وما التأثير على تقييم العقار في حالة الموافقة على توصية اللجنة الفنية بتحويل الأرض إلى صناعي وتجاري؟

7 – تسعى بلدية الكويت حاليا إلى رفع مرسوم المخطط الهيكلي الرابع، هل ذلك المخطط سوف يكون لصالح الشركة مقدمة الطلب وسيُسمح لتحويل أرض خباري إلى صناعي وتجاري؟

8 – متى سوف يتم إقرار مرسوم المخطط الهيكلي الرابع؟